



خلال ندوة بزام الله نظمها "البنك الدولي"

بشارة: السلطة تفقد ٧٠٪ من مواردها نتيجة حجز إسرائيل أموال المقاصة

رام الله - "اليوم": نظم البنك الدولي، في رام الله، أمس، ندوة خصصت لمناقشة الأثر المالي على موازنة وأجور الدولة الفلسطينية نتيجة حجز إسرائيل لأموال عائدات الضرائب الفلسطينية (المقاصة)، وذلك بحضور ممثلين عن الدول المانحة في فلسطين. وشارك في الندوة وزير المالية شكري بشارة، وقدم عرضاً مفصلاً عن الوضع المالي في فلسطين، وأعطى لمحة عن العهد الإصلاحي الذي تقوم به الحكومة للارتفاع بنظام الضرائب، والجهد المكثف الذي تولته الحكومة لمعالجة عدد من نقاط الضعف، بما فيها صافي الأضرار فيما يخص الطاقة والتحويلات الطبية. واستعرض بشارة الخطوات العملية التي تم تنفيذها خلال العام الماضي لبسط الجباية أفضياً وتحسين مستوى الالتزام الضريبي وزيادة عدد المكلفين والمتابعة الميدانية الوثيقة للارتقاء بالأداء، وأوضح بشارة أن



جانب من الندوة.

مشيراً إلى ضرورة تكثيف الحوار مع القطاع الخاص لمواجهة متطلبات المرحلة القادمة، العام والخاص. وتوطيد الشراكة الحقيقية بين القطاعين

بين وزراء اللجنة الاقتصادية والقطاع الخاص، وأشد بشارة بالمستوى العالي من التنسيق

سلفيت: "الإسلامي الفلسطيني" يحتفل بافتتاح مكتبه في بديا



المشاركون في افتتاح المكتب الجديد.

رام الله - "اليوم": احتفل البنك الإسلامي الفلسطيني، أمس، بافتتاح مكتب جديد له في بلدة "بديا" في محافظة سلفيت، بمشاركة رياض أبو شحادة مساعد محافظ سلطة النقد لشؤون الاستقرار المالي، مراقب المصارف، ومدير عام البنك بيان قاسم، ومحافظ سلفيت عبد الحميد الديك، ورئيس بلدية "بديا" سليمان طه، إضافة إلى عدد من الشخصيات الاعتبارية والمهتمين. وفي هذا السياق، أشاد أبو شحادة، بالتقدم الذي يحققه البنك، مضيفاً إن البنك يقوم بتنفيذ خطة محكمة، لنشر الخدمات المصرفية في كافة أرجاء الوطن، بما يتوافق مع استراتيجيته الاشتغال المالي التي تسعى سلطة النقد إلى تطبيقها. عبر إيسال الخدمات المصرفية إلى كافة أرجاء الوطن، بما يحقق اتاحة الفرصة لكافة المواطنين وفئات المجتمع المختلفة للاستفادة من الخدمات المصرفية". وأشار إلى أن البنك يحوز على ما نسبته ٨١٪ من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بينما تبلغ موجودات البنك من إجمالي البنوك العاملة في فلسطين نحو ٥٪، والبالغ عددها ١٦ مصرفاً محلياً وواحد. وقال "لقد بلغ عدد فروع البنوك العاملة في فلسطين، قرابة ٦٠ فرعاً والمكاتب عاملاً في الضفة وقطاع غزة، بينما تحت الإمداد لدى البنك الإسلامي خلال الماضي بنسبة ٦٥٪.

الدخل المحلي من الإيرادات قد شهد تحسناً بنسبة ١٤٪، بينما تحسّن الدخل من موارد المقاصة بنسبة تتفوق ٣٠٪. وأشار بشارة إلى أن حجز إسرائيل لأموال المقاصة يعني عملياً أن السلطة تفقد ٧٠٪ من مواردها، وهذا الإجراء لا يتحملة أي اقتصاد في العالم، وهذا الإجراء المجحف سيؤذي إلى تبعات قد تكون غير محسوبة. وفي ذات السياق، أكد بشارة أن تحقيق متطلبات القطاع الخاص وإيجاد بيئة اقتصادية له، وتخفيف الأعباء على المواطن والشركات هي من أولويات وهوم الحكومة الفلسطينية، مؤكداً أن الأيام والأسابيع القادمة ستشهد سلسلة من الإجراءات التي من شأنها التخفيف من سلبيات وعواقب الحصار الاقتصادي والضغوطات المالية التي تمارسها إسرائيل على السلطة. وأشار بشارة بالمستوى العالي من التنسيق بين وزراء اللجنة الاقتصادية والقطاع الخاص،

أخذت الجهتان بالاعتبار الأزمة الحادة التي تعاني منها غزة جراء نقص الغاز، وبالتالي تم العمل منذ مطلع الأسبوع على توفير كمية ملائمة لغزة وتم من الكمية المتبقية يتم ضخها إلى سوق الضفة. وقال الخزندار "الزيادة التي طرأت على معدل كمية الغاز الواردة مكنتنا من كسر حدة الأزمة وليس انهائها، حيث أصبح بإمكان كل منزل الحصول على اسطوانة غاز وإن كانت بنصف حجم السعة" ٦ كيلو جرام" بينما لم يكن حتى الأسبوع الماضي بإمكان كل أسرة من الحصول على ما يلبي الحد الأدنى من احتياجاتها".

ولفت الخزندار إلى أن أصحاب شركات ومحطات توزيع الغاز تلقوا وعوداً إيجابية من هيئة البترول في رام الله، بالعمل على زيادة كميات غاز الطهي الموردة لقطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم حيث باتت جميع المحطات تعتمد في عملها على ما توفره الهيئة من كميات، منوهاً

أخذت الجهتان بالاعتبار الأزمة الحادة التي تعاني منها غزة جراء نقص الغاز، وبالتالي تم العمل منذ مطلع الأسبوع على توفير كمية ملائمة لغزة وتم من الكمية المتبقية يتم ضخها إلى سوق الضفة. وقال الخزندار "الزيادة التي طرأت على معدل كمية الغاز الواردة مكنتنا من كسر حدة الأزمة وليس انهائها، حيث أصبح بإمكان كل منزل الحصول على اسطوانة غاز وإن كانت بنصف حجم السعة" ٦ كيلو جرام" بينما لم يكن حتى الأسبوع الماضي بإمكان كل أسرة من الحصول على ما يلبي الحد الأدنى من احتياجاتها".

اجتماع في أريحا يبحث سبل إنجاح مقاطعة بضائع الاحتلال

أريحا - وفا: ناقش مساء الدوائر الحكومية ورؤساء المجالس والهيئات المحلية وممثلون عن منظمات العمل الجماهيري في محافظة أريحا والأغوار، أمس، إنجاح مقاطعة البضائع والسلع الإسرائيلية، وزيادة الوعي الشعبي بأهمية ذلك كمشكل من أشكال المقاومة الشعبية، ورداً على الصلف والتعنت الإسرائيلي.

وقال نائب محافظ أريحا والأغوار جمال الروجب، إن سلوك المستهلك ومقاطعته لسلع المستوطنات والبضائع الإسرائيلية، أهم من كل الحملات والدعوات، وهو واجب وطني وترجمة للمقاومة الشعبية وأصحاب مزارع تربية الدواجن إضافة إلى الاستمرار في توزيع كمية مقبولة للاستهلاك المنزلي".

وكما ناقش الاجتماع البيان الذي حمل رقم ٦٦ والصادر عن اللجنة الوطنية العليا لمواجهة الإجراءات الإسرائيلية والداعي إلى منع دخول منتجات عدد من الشركات الإسرائيلية للأسواق الفلسطينية. وأكد الحضور أهمية تفعيل لجان شعبية وشبابية بهذا الخصوص، والتنسيق مع الفرقة التجارية والاقتصاد الوطني والضابطة الجمركية والجهات ذات الاختصاص ووسائل الإعلام، والتواصل والتفاعل مع المنظمات والمؤسسات النسوية والشعبية بالمحافظة.

واقع الأسواق المركزية في الضفة الغربية

معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)

اسم السوق المركزي	المساحة بالمترب مربع	المحلات التجارية	المحلات غير المجموع
سوق نابلس المركزي	9,000	25	92
سوق بيتا المركزي	9,000	24	24
سوق جنين المركزي	5,000	9	66
سوق قباطية المركزي	8,000	21	1
سوق طولكرم المركزي	6,000	18	6,000
سوق قلقيلية المركزي	400	40	400
سوق البريرة المركزي	2,500	22	22
سوق أريحا المركزي	1,000	11	11
سوق بيت لحم المركزي	8,000	14	8,000
سوق الخليل المركزي	27,000	62	0
سوق حلحول المركزي	7,000	26	0

جدول (١) مساحة وعدد المحلات التجارية العاملة في الأسواق المركزية للحضار والفاكهة

يتمتع بتناجح المسح المركزي في محافظات الضفة الغربية كميات التناجح تقدر بحوالي ٦٠٪ من مجموع الكميات الواردة، وفي بعض الأحيان تصل التناجح إلى ٧٢٪ كما هو الحال في كل من سوق بيت لحم المركزي وسوق حلحول المركزي، كما تستخدم الهيئات المحلية طرفيتين للمنتجات التناجحة الأولى تتضمن إمتحانها باستخدام حاويات البديلة، ويتم ذلك أكثر من ٨٠٪ من المنتجات التناجحة، والطريقة الثانية تشمل بيع التالف منها بأسعار رمزية لجهاث مهتمة كما هو الحال في سوق قلقيلية والتي يقوم ببيع المنتجات التناجحة لخدمة الحيوانات المنزلية.

تعمل الأسواق المركزية في محافظات الضفة الغربية على مدار العام، ما عدا سوق أريحا المركزي وسوق حلحول المركزي الذين يعتمد عملهما بشكل كبير على الموسم الزراعي، كما تختلف أيام العمل الأسبوعي في الأسواق المركزية، حيث يعمل بعضها على مدار الساعة وبعضها تغلق أبوابها يوماً واحداً في الأسبوع مثل سوقى نابلس وبيت لحم المركزيين الذين يتوقفان عن العمل يوم الجمعة، فيما يتوقف سوقى أريحا وطولكرم المركزيين عن العمل يوم الخميس.

تتمتع الأسواق المركزية في محافظات الضفة الغربية على مدار العام، ما عدا سوق أريحا المركزي وسوق حلحول المركزي الذين يعتمد عملهما بشكل كبير على الموسم الزراعي، كما تختلف أيام العمل الأسبوعي في الأسواق المركزية، حيث يعمل بعضها على مدار الساعة وبعضها تغلق أبوابها يوماً واحداً في الأسبوع مثل سوقى نابلس وبيت لحم المركزيين الذين يتوقفان عن العمل يوم الجمعة، فيما يتوقف سوقى أريحا وطولكرم المركزيين عن العمل يوم الخميس.

اسم السوق المركزي	مقدار الرسوم التي يتم جبايتها
سوق نابلس المركزي	على قيمة المنتجات الزراعية المباعه أو المعروضه داخل السوق المركزي 3%
سوق بيتا المركزي	مقطع من 10 - 30 شيكل على كل سياره
سوق جنين المركزي	على قيمة المنتجات الزراعية المباعه أو المعروضه داخل السوق المركزي 4%
سوق قباطية المركزي	على قيمة المنتجات الزراعية المباعه أو المعروضه داخل السوق المركزي 3%
سوق طولكرم المركزي	على قيمة المنتجات الزراعية المباعه أو المعروضه داخل السوق المركزي 4%
سوق قلقيلية المركزي	36% على الطرود الواردة من داخل حدود المحافظة و45% لغزوة على الطرود من خارج المحافظة
سوق البريرة المركزي	6% لغزوة على كل فرد داخل السوق المركزي
سوق أريحا المركزي	على قيمة المنتجات الزراعية المباعه أو المعروضه داخل السوق المركزي 2%
سوق الخليل المركزي	على قيمة المنتجات الزراعية المباعه أو المعروضه داخل السوق المركزي 3%
سوق حلحول المركزي	على قيمة المنتجات الزراعية المباعه أو المعروضه داخل السوق المركزي 4%

جدول (٢) مقدار الرسوم التي يتم جبايتها بحسب كل سوق مركزي

التحديات التي تواجه الأسواق المركزي والتوصيات
يتمتع بتناجح المسح أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه الأسواق المركزية في الضفة الغربية، ويمكن تلخيص هذه التحديات والتوصيات كما يلي:

تعمل الأسواق المركزية ضمن النظام الأرضي لأسواق الجملة للحضار والفاكهة والذي تم تعديله من قبل وزارة الحكم المحلي في عام ٢٠١٢. ويحدد هذا النظام آلية عمل الأسواق المركزية ومقدار الرسوم التي يتم جبايتها على المنتجات المباعه داخل السوق المركزي، وعلى الرغم من ذلك إلا أن هناك تفاوتاً في قيمة الرسوم التي يتم جبايتها من قبل الهيئات المحلية بمقدار أقل مما ينص عليه النظام، كما هي الحال في بلدات بيتا وقلقيلية وبيت لحم، لذا، لا بد من خلق كيان قانوني يشرف على عمل الأسواق المركزية، وعلى مستوى محافظات الضفة الغربية.

تنظيم الإداري والداخلي للأسواق المركزي
ت تعاني الأسواق المركزية في محافظات الضفة الغربية من ضعف في التنظيم الإداري في حال كانت البلدية تقوم بالأشرف وبشكل مباشر على السوق المركزي أو تصميته لشخص ما، وفي حال كانت الهيئة المحلية هي المشرفة على السوق بشكل مباشر فإن هناك نقصاً في الطواقم الإدارية العاملة في الأسواق المركزية من حيث العدد والاختصاص، حيث لوحظ أن هذه الطواقم عادة ما تكون غير متخصصة في مجالات التسويق والمجالات الزراعية والصحية، أما في حالات التضخيم فقد لوحظ أن هناك غياباً تاماً لفرقة من قبل الهيئة المحلية على السوق المركزي كما هو الحال في سوق بيتا المركزي، لذلك لا بد من تفعيل دور الهيئة المحلية في الإشراف على الأسواق المركزية، وإلغا فكرة تضخيم السوق، وتوفير طواقم متخصصة تقوم بالإشراف على عمل السوق المركزي من جميع النواحي الإدارية والتنظيمية.

كما لوحظ أن هناك غياباً لتنظمة تسجيل الكميات الواردة للأسواق المركزي، وفي حال وجود هذه الأنظمة (كما هو الحال في أسواق نابلس والخليل) فإنها تعاني من نقص في تسجيل بعض التفاصيل العامة مثل مصدر الكميات الواردة وأسعارها، لذلك لا بد من العمل الجاد مع الهيئات المحلية من أجل استغلال الكثرية تعمل على تسجيل الكميات الواردة للأسواق المركزي، وبين صامتراها وأسعارها من أجل استغلال هذه البيانات في تحسين أداء إدارة السوق وفي وضع الخطط الاستراتيجية للقطاع الزراعي والقطاني في الضفة الغربية.

كما تعاني بعض الأسواق المركزية من تواجد تجار الجملة وتجار التجزئة في نفس السوق، مع العلم أن هذا يتناقض مع نظام أسواق الجملة للحضار والفاكهة، والذي يحدد أن السوق المركزي يجب عليه فقط لهذا لا بد أن تقوم الهيئات المحلية بتوفير مكان لتجار التجزئة بعيداً عن تجار الجملة، من أجل تنظيم عمل السوق المركزي وإحكام السيطرة على المنتجات الواردة إليه.

البنية التحتية للأسواق المركزية
ت تعاني بعض الأسواق المركزية من نقص في المتطلبات الأساسية للبنية التحتية مثل الإنارة والشوارع المناسبة لدخول وخروج السيارات والأماكن المخصصة لمكاتب إدارة السوق والمرافق الصحية ومواقف السيارات والموازين الإلكترونية المستخدمة لمكاتب الواردة للسوق وغيرها، ومن أهم التوصيات الأساسية التي يحددها تقريرها كجزء من البنية التحتية للأسواق المركزية تخزين (تلاجات) لحفظ المنتجات المتكسدة، وقد بين مسح الأسواق المركزية أن معظم الأسواق المركزية لا تتوفر بها المتطلبات سابقة الذكر، وفي حال توفرها فأغلباً تكون مستهلكة أو غير مناسبة للاستخدام، لذلك لا بد أن تقوم الهيئات المحلية بالتواصل مع الجهات المختصة لإيجاد البنية التحتية المناسبة لعمل السوق المركزي، كما يمكنها توفير جزء من عائدات السوق المركزي وتشجيع التجار على الإقبال للعمل داخل السوق المركزي.

يورد السوق الإسرائيلي بعض المنتجات الزراعية مثل الفاكهة والخضروات والمحاصيل الحقلية للأسواق المركزية في الضفة الغربية، وتتخذ منافسة المنتج الإسرائيلي للمنتج الفلسطيني المحلي في الوقت الذي يكون هناك فائض في السوق الإسرائيلي لنقص أنواع المنتجات الفلسطينية المتوفرة في السوق الفلسطيني، فترد توريد الفائض إلى الأسواق الفلسطينية، وفي بعض الحالات يتم بيعه بأسعار منخفضة، ويؤدي إلى تكسب المنتجات الفلسطينية بسبب في بعض الأحيان لتلها لقله الطلب عليها وعدم قدرتها على المنافسة الإسرائيلي، وهذا يعكس بشكل سلبي على ربحية المزارع الفلسطيني، وتبين نتائج مسح الأسواق المركزية أن نسبة المنتج الإسرائيلي تتركز بشكل خاص في بعض المنتجات الزراعية مثل البندورة والكوسا والفلفل الحلو والبصل والمحاصيل والبطاطا والصل، لذلك لا بد من حماية المنتج الفلسطيني من خلال تفعيل دور وزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد الوطني وغيرها من الجهات ذات العلاقة فيما يخص مراقبة كمية المنتجات التي تورد من الجانب الإسرائيلي، وعدم السماح بدخول المنتجات الإسرائيلية للسوق الفلسطيني في حال كان هناك احتياج السوق المحلي للمنتجات الموردة، كما أنه لا بد من تفعيل الدور الرقابي في جودة المنتجات الواردة من السوق الإسرائيلي، حيث يبيّن نتائج المسح مع بعض التجار والوسطاء في الأسواق المركزية أن غالبية المنتجات التي تورد من السوق الإسرائيلي تكون من الخبث الثاني أو الثالث.

تصية وتفصيل وتدرج المنتجات الزراعية
تتمتع كافة الأسواق المركزية التي تم زيارتها لبيوت التعبئة والتغليف حيث يعتمد الوسيط أو التاجر على آلية التعبئة والتغليف اليدوية التي ينفذها المزارع إلا أن هناك بعض الحالات التي يقوم خلالها التاجر بعمل التعبئة والتغليف كما هي الحال عند التصدير للأسواق الإسرائيلية أو الخارجية، لذلك لا بد من العمل على توفير بيوت تعبئة وتغليف داخل الأسواق المركزية لتشجيع تصدير المنتجات الزراعية للأسواق الخارجية، مما يعود بالفربح على التجار والمزارعين.

سياسة التسويق المباشر المنبثقة من قبل المزارعين
يبيع بعض المزارعين سياسة تسويق المنتجات الزراعية التي ينتجها مباشرة للمستهلك، وهذا بدوره يؤثر بشكل كبير على حركة التداول التجاري لبعض الأسواق المركزية، وفي بعض الأحيان، يؤدي ذلك إلى تعطيل الحركة التجارية داخل الأسواق المركزية كما هو الحال في سوق طولكرم المركزي الذي يورد إليه ٢٠٪ فقط من الانتاج المحلي للمحافظة، وسوق الخليل الذي يورد إليه ٨٪ فقط من إنتاج مزارعي المحافظة، لذلك لا بد من تفعيل دور وزارة الزراعة في خلق وزيادة الوعي لدى المزارعين حول ضرورة تسويق الإنتاج الزراعي للأسواق المحلية، مع خلق فرص تغليل خلائات التسويق، مما يعود بالفربح على المزارع والمستهلك إلى واحد، ومن الجدير بالذكر أن غالبية المزارعين يقومون بتجهيزهم مباشرة لتجار التجزئة، وليس للأسواق الإسرائيلية أو الأسواق المجاورة مثل الأردن، مما يؤثر بشكل سلبي على توفر المنتج في السوق المركزي والمحلي.

مع العلم أن بعض الأسواق رفضت التعاون مع طاقم البحث في الحصول على الكميات الواردة للسوق المركزي

مع العلم أن بعض الأسواق رفضت التعاون مع طاقم البحث في الحصول على الكميات الواردة للسوق المركزي